



المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات

التقرير الخامس والأخير بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٣ م

الملخص التنفيذي

بهدف التأكد من شفافية ونزاهة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر التي جرت في يوم السبت ٢٧/٧/٢٠١٣ م وظهرت نتائجها صباح يوم الأحد ٢٨ يوليو، شكلت جمعية الشفافية الكويتية (المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات) ، ضمت (٩١) مراقبا محليا، كما استضافت فريقا من المراقبين الدوليين بلغ عددهم (٣٣) مراقبا من (١٨) دولة عربية وأجنبية.

التقى المراقبون المحليون والدوليون " اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات" في مساء يوم الأربعاء ٢٤/٧/٢٠١٣ بهدف الاطلاع على سير الاستعدادات لإدارة يوم الاقتراع والرد على كافة الاستفسارات والتساؤلات، فكانت حصيلة هذا اللقاء اطمئنان الوفد لحسن سير الاستعدادات للعملية الانتخابية.. كما توجه المراقبين المحليين والدوليين لمقر إدارة الانتخابات في يوم الخميس ٢٥/٧/٢٠١٣ م في وزارة الداخلية والتقى بمديرها والعاملين فيها وتعرفوا عن كثب على كافة إجراءات الترشح والمراحل التي مرت بها والاستعدادات ليوم الاقتراع.

وحرصا من فريق المراقبين الدوليين على التعرف على الحالة السياسية المعنية بالانتخابات، نظمت لهم الفريق المحلي عدة زيارات ميدانية لشرائح متعددة من مجتمع الناخبين، شملت مرشحين حاليا وسابقا، ومقاطعون حاليا وسابقا، ومرشحو كانوا مقاطعين، ومقاطعون للترشح ولكنهم يدعون الناس للمشاركة في التصويت.

كما قام الفريق المحلي بزيارة مقار الاقتراع في جميع الدوائر الانتخابية الخمس، وخرج الفريق بمجموعة من الملاحظات التي تم ذكرها تفصيلا في هذا التقرير.. وهي ملاحظات لا تخدش في نزاهة الانتخابات للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة، حيث إن النهج "الشفاف" الذي اتبعته اللجنة القضائية العليا وكذلك الجهات المعنية في إدارة الانتخابات يستحق الثناء والشكر، كما أن السماح للمراقبين الدوليين في متابعة الانتخابات أمر يبعث على الاعتزاز.

أملين ان يطلع المعنيون على التوصيات المرفقة مع هذا التقرير بعناية، لتحقيق المزيد من تطوير الديمقراطية الكويتية وآليات إدارة الانتخابات.

متمنين للكويت وشعبها التوفيق ولأعضاء مجلس الأمة الجدد النجاح في تحقيق التنمية.

جمعية الشفافية الكويتية
المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات



تمهيد:

بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بإبطال انتخابات مجلس الأمة في فصله التشريعي الرابع عشر للمرة الثانية، التي جرت في ٢٠١٢/١٢/١ م، ثم صدور مرسوم أميري بالدعوة لانتخابات مجلس الأمة، حيث تحدد موعد الاقتراع في يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٧/٢٧ م، قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال "المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات" وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات المجلس للتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة. فبعد أن تم فتح باب الترشح لعضوية مجلس الأمة حتى يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٧/٦ م، ثم أغلق باب الانسحاب من الترشح يوم الجمعة ٢٠١٣/٧/١٩ م، فقد بلغ عدد المرشحين (٣٢١) من بينهم (٨) سيدات، فيما بلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع (٤٣٩٧١٥) ناخبا وناخبة.

وفيما يلي أهم الملاحظات على يوم الاقتراع وعلى انتخابات مجلس الأمة:

أولا: ملاحظات عامة على الموسم الانتخابي:

(١) اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات:

أصدر وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية قراراً بتشكيل "اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات" برئاسة رئيس محكمة الاستئناف وعضوية (٨) من المستشارين، وبين القرار ضرورة تيسير وتنظيم عمل وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ومتطوعي جمعية الشفافية الكويتية ومنظمات المجتمع المدني لمتابعة سير الانتخابات والتعاون معهم، وقد رشحت اللجنة رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة لرئاسة اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية أثناء عمليتي الاقتراع والفرز، حيث شارك (٨٠٣) قضاة ووكلاء نيابة وأعضاء سلطة قضائية، منهم (٤٦٢) قاضيا بصفة أصلية، و (٣٤١) بصفة احتياط.

أدار القضاة اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع بكفاءة عالية منذ بداية الانتخابات في الثامنة صباحا وحتى فرز صناديق الاقتراع في الساعات الأولى من اليوم التالي، وقد أوجدت تلك الإدارة رضا عاما لدى المرشحين من حيث حسن الإدارة ونزاهة الانتخابات ونتائجها، دون الإخلال بحق الطعن على نتائج الانتخابات.

(٢) آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

خصصت وزارة الداخلية مخفرا في كل دائرة انتخابية وأرقام هواتف أرضية ونقالة للتبليغ عن الجرائم الانتخابية، وقد تم إبلاغ جمعية الشفافية الكويتية عن تلك الأرقام، وهو شيء جيد، علما بأنه كان من الأفضل أيضا لو تم نشر أرقام الهواتف عبر في وسائل الإعلام الرسمية والأهلية والرسائل النصية.



٣) القبض على مرشحين بجريمة شراء أصوات:

تمكنت وزارة الداخلية من إنجاز عمل هام في مجال التصدي لجريمة شراء أصوات الناخبين، وذلك بضبط جريمة شراء أصوات لأربعة مرشحين في كل من الدوائر الانتخابية الثالثة والرابعة والخامسة، وكلها في حالة تلبس لعدد من المفاتيح الانتخابية بحضور عدد من الناخبين المشتبه ببيعهم أصواتهم وكميات كبيرة من الأموال النقدية، وتم إحالة المتهمين والمضبوطات إلى النيابة العامة التي باشرت التحقيق.

كما تم إلقاء القبض على خليتين جديدتين لشراء الأصوات قبل ثلاثة أيام من موعد الاقتراع تعملان لصالح أحد المرشحين في الدائرة الخامسة، واحدة في منطقة الصباحية وأخرى في الفنتاس.

إن تمكن وزارة الداخلية من ضبط تلك الجرائم يدل على وجود إمكانيات بشرية وبوليسية وفنية للتعامل مع مثل تلك الجرائم، وأن ما ينقصهم هو وجود القرار أو الغطاء السياسي، ويبدو أنه توفر في الحالات التي تم القبض عليها.

علما بأن بعض المرشحين قد اشتهر عنهم شراء الأصوات في أكثر من انتخابات، لذلك كان هناك توقع بالقبض عليهم لارتكابهم ذات الجرم، ولا شك أن هذا الدور الذي قامت به وزارة الداخلية أحدث ردعا جيدا على جريمة شراء الأصوات بشكل عام.

كما قامت النيابة العامة بالتحقيق مع المحالين إليها من وزارة الداخلية ممن وجهت لهم تهمة شراء أصوات ناخبين و هم ثلاثة مرشحين بالإضافة إلى عدد من المفاتيح الانتخابية العاملة معهم ومن الناخبين والناخبات الذين كانوا في المقار التي تمت مدهمتها، حيث حجزت النيابة العامة المرشحين الثلاثة وآخرين لأكثر من يوم على ذمة التحقيق، وقد أفرج عنهم جميعا بعد دفع كفالات مالية كبيرة ومنع بعضهم من السفر.

بشكل عام، فإن النموذج الحالي لتقسيم الدوائر بشكلها الكبير مع صوت واحد للناخب تسهل من تفشي جريمة شراء الأصوات، وتزيد العبء على وزارة الداخلية في تعقب تلك الجريمة.

٤) الانتخابات الفرعية:

يجرم القانون الكويتي الدعوة لانتخابات فرعية وإجرائها على أساس قبلي أو طائفي قبل الاقتراع العام، والتي تهدف إلى تصفية أعداد المرشحين على أسس عصبية، ونظرا إلى أن الانتخابات قائمة على صوت واحد لكل ناخب، فقد أخذت الانتخابات الفرعية شكلا آخر يتناسب مع أوضاع النظام الانتخابي.

فقد شهدت الدوائر الأولى والثانية والرابعة والخامسة انتخابات فرعية، وبقيت الدائرة الثالثة هي الوحيدة دون أن تشهد أي انتخابات فرعية.

حيث أحالت وزارة الداخلية خمس قضايا إلى النيابة العامة بشأن إجراء انتخابات فرعية، شملت واحدة جرت في الدائرة الأولى، واثنان في الدائرة الرابعة، واثنان في الدائرة الخامسة، في حين نشرت الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي تفاصيل عن انتخابات فرعية أخرى، اثنتان في الدائرة الثانية، وثلاث فرعيات في الدائرة الرابعة منهم اثنتان لفخزين في قبيلة واحدة.



وقد أفرجت النيابة العامة في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات عن الأشخاص الذين تم التحقيق معهم بتهمة تنظيم انتخابات فرعية في كافة الدوائر الانتخابية. وبشكل عام فيمكن ملاحظة غياب الشفافية في إجراءات وزارة الداخلية في هذا الموضوع بشكل لافت.. وكنا نأمل أن يتم تعامل وزارة الداخلية في رصد الانتخابات الفرعية بمهنية مماثلة لتلك التي استخدمت في رصد شراء الأصوات.

٥) الصمت الانتخابي:

جاء في القرار الوزاري رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ المنظم لضوابط التغطية الإعلامية لانتخابات مجلس الأمة ما يوجب على جميع وسائل الإعلام ضرورة الالتزام بالصمت الانتخابي يوم الاقتراع واليوم السابق له، وذلك بالامتناع عن بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاءات أو برامج أو تقارير أو إعلانات مع أو عن أي من المرشحين لانتخابات مجلس الأمة، إلا أنه لوحظ قيام بعض الصحف والقنوات التلفزيونية باختراق قرار الصمت الانتخابي، حيث نشرت عدد كبير من الإعلانات الانتخابية والتصريحات الصحفية لمرشحين، لذلك ينبغي مراجعة التشريعات الخاصة بالصمت الانتخابي وتطويرها.

ثانياً: ملاحظات عامة على يوم الاقتراع:

١) المقاطعة:

- بسبب تعديل آلية التصويت بشأن حق كل ناخب باختيار أربعة مرشحين إلى حقه باختيار مرشح واحد فقط، فقد أعلن عدد من أعضاء مجلس الأمة السابقين مقاطعتهم للانتخابات التي جرت في ديسمبر ٢٠١٢م وتضامن معهم عدد من الناخبين، وفي هذه الانتخابات، ورغم تحصين المحكمة الدستورية للصوت الواحد، فقد استمر عدد كبير من مقاطعي الترشيح على موقفهم في مقاطعة الانتخابات، بينما شارك بعضهم في الترشيح، أما الناخبين فقد تضامن عدد منهم مع مقاطعة الانتخابات بينما شارك جزء غير قليل من المقاطعين في الانتخابات.
- يتبين من الأرقام المشاركة في الاقتراع ومقارنتها مع أعداد المشاركين في أكثر من انتخابات سابقة لمجلس الأمة أن هناك مقاطعة جزئية من الناخبين، لذا لا بد للجهات المعنية أن تتوقف عندها وتدرسها وتضع الآليات المناسبة لكي تضمن مشاركة كافة أفراد المجتمع في العملية الديمقراطية.

٢) التصويت طوال يوم الانتخابات:

- تأخر بعض اللجان عن فتح باب الاقتراع في الوقت المحدد وهو الثامنة صباحاً، لكن كل اللجان تقريباً كانت قد باشرت أعمالها في حلول الثامنة والنصف.
- ترحيب جيد من رؤساء اللجان من القضاة بالمراقبين المحليين والدوليين عند زيارتهم للجان الانتخابية أثناء أوقات الاقتراع.



- تم إيقاف عملية الانتخاب بسبب الإفطار من الصيام في عدد محدود من مراكز الاقتراع.
- لم يتم كشف وجه المرأة المنقبة والمبرقعة في بعض الأحيان لمطابقة الاسم.
- توجد صعوبات أحيانا أمام ذوي الإعاقة من ممارسة دورهم في الاقتراع، أما كبار السن والمقعدين الذين استطاعوا الوصول إلى مكان التصويت فلم يتوفر لكثير منهم منصة خاصة للتصويت.
- استخدام الهاتف المحمول في قاعات الفرز والاقتراع في عدد من الحالات لمندوبي المرشحين والناخبين، مما يسهل للناخب تصوير ورقة الاقتراع بعد اختيار المرشح.
- توجد حالات تم فيها التصويت بصوت عالٍ لإسماع الآخرين.
- الناخبون أكثر وعياً بنظام الصوت الواحد عن الانتخابات السابقة التي جرت لأول مرة وفقاً للصوت الواحد.
- عدد من العاملين مع المرشحين يوزعون المطبوعات الإعلانية داخل سور المدرسة.
- لوحظ سقوط بعض الأسماء من كشوف الناخبين، كما رصدنا حالات معدودة تم فيها السماح لناخبين بالتصويت رغم أن أسمائهم تم شطبها من السجلات مسبقاً، وهي حالات معدودة.
- تقلص عدد اللجان الانتخابية أثر قليلاً على معرفة الناخبين بأماكن الاقتراع التي فيها أسماؤهم.

(٣) الفرز:

- عدم التزام اللجان في البدء بعمليات الفرز في نفس الوقت.
- بعض رؤساء اللجان في بعض مراكز الاقتراع لم يسمحوا للمراقبين في الدخول للجنة.

ثالثاً - دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات:

قامت عدة جهات حكومية في المشاركة في إدارة العملية الانتخابية، ومنها وزارة الصحة ووزارة الإعلام وبلدية الكويت ووزارة العدل وغيرها، ونود هنا تسجيل أهم الملاحظات:

(١) وزارة الداخلية:

بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دور كبير ومميز في تنظيم الانتخابات على مستوى الدوائر الخمس، حيث شارك (١١) ألف من رجال ونساء الأمن وضباط وضباط صف لتسهيل العملية الانتخابية، كما تصدّت الوزارة لمجموعة من الجرائم الانتخابية مثل رصد الانتخابات الفرعية حيث حوّلت عدد منها إلى النيابة العامة، ورصد شراء أصوات الناخبين حيث أحالت عدد من القضايا إلى النيابة العامة، فضلاً عن إدارة الترشيح للانتخابات وشطب المرشحين من غير المستوفين لشروط الناخب.



٢) بلدية الكويت

قامت البلدية بترخيص المقار الانتخابية للمرشحين، كما قامت بترخيص (٢٧٠) إعلانا وأزالت مئات الإعلانات المخالفة، في حين بقيت عدد من الإعلانات المخالفة التي يبدو أن ذلك وقع بسبب كثرتها وغياب وجود غرامات مالية رادعة. أما في يوم الاقتراع فقد وقعت بعض التجاوزات من بعض المرشحين في وضع المقرات والباصات ونشر الإعلانات، إلا أن البلدية عملت على إزالة المخالفات بأسرع وقت ممكن.

٣) وزارة الإعلام

شكلت الوزارة لجنة إعلامية عليا خاصة بالتغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية برئاسة وكيل الوزارة، وقدمت خدمة إعلامية وإعلانية مجانية لكل مرشحي مجلس الأمة لعرض برامجهم الانتخابية ورؤاهم لناخبهم خلال مدة زمنية محددة ومتساوية لجميع المرشحين، وساهمت الوزارة بتوعية الناخبين والناخبات بحقهم الذي كفله لهم الدستور وكيفية ممارسته بشكل صحيح، وافتتحت مركزا إعلاميا في فندق شيراتون للإعلاميين والمراقبين الدوليين لعدة أيام، كما تمت التغطية الإعلامية للانتخابات وعمليات الفرز ونقلها أولا بأول لمشاهدي تلفزيون الكويت ومستمعي الإذاعة، بتكليف (٢٠٠) مذيع ومراسل و (٦٥٠) مندوب وهو توجه يستحق الإشادة به لما يكشف عن التزام بالمعايير الدولية لسلوك الإعلام الرسمي.

وشهدت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر، كما هائلا من نشر الإشاعات للإضرار بمرشحين، وهي تعتبر جريمة انتخابية، في حين إن هناك استخدام ايجابي محدود لتلك الوسائل في كشف الفساد الانتخابي الذي يرتكبه بعض المرشحين، يحدث هذا في ظل غياب قانون ينظم الإعلام الإلكتروني، كما يغيب تتبع الجهات المعنية للجرائم الانتخابية الكثيرة التي تقع في تلك الوسائل.



التوصيات:

تحتاج الديمقراطية الكويتية عموماً، وإدارة العملية الانتخابية خصوصاً مجموعة من التشريعات والسياسات لتطويرها وتحسينها، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء في الفترة القريبة القادمة، ومنها:

- (١) مراجعة نظام الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة والمواطنة، ومراجعة نظام الترشيح الفردي والجماعي بما يعزز من المواطنة والتواصل بهدف تحقيق التنمية.
- (٢) العمل على إصدار قانون "الهيئة العامة للديمقراطية" والتي تختص في: إدارة الانتخابات العامة، ومراقبة الإنفاق الانتخابي، والدعاية والإعلام الانتخابيين، والتصويت للمقيمين خارج الكويت، وعمليات الفرز، ومشاركة المجتمع، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديمقراطية.
- (٣) العمل على إصدار "قانون الجماعات السياسية" الذي ينظم عملها وفق شروط وضوابط لتأسيسها وإشهارها بدلاً من السرية المحاطة بأعمالها حالياً، وتنظيم حقوقها وواجباتها وشؤونها المالية وشفافية مواردها ومصارفها، وفقاً للدستور.
- (٤) تنظيم العملية الإعلامية في القطاعين العام والخاص خلال الموسم الانتخابي، في الدعاية والإعلام واستطلاعات الرأي.
- (٥) تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢، على أن يشمل:
 - جداول الناخبين تعددها الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
 - تنظيم حق ممارسة الاقتراع للكويتيين المحجوزين على ذمة التحقيق أو المسجونين في قضايا لا تسقط حقهم في ممارسة الانتخابات.
 - توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت.
 - تحديد معايير شطب المرشحين، والوقت اللازم لذلك، وإجراءات الطعن على قرارات الشطب.
 - وضع غرامات مالية مرتفعة على مخالفة الصمت الانتخابي.
 - تغليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات.

انتهى